

المحاكم الذكية محكمة الشعب العليا الصينية أ نموذجاً

The Smart Courts (China's Supreme People's Court)

عرشوش سفيان

بدغيو أمال *

جامعة عباس لغرور - خنشلة

جامعة عباس لغرور - خنشلة

مخبر البحوث القانونية السياسية و الشرعية

archouche.sofiane@univ-khenchela.dz

bedghiou.amel@univ-khenchela.dz

تاريخ القبول: 2023/02/02

تاريخ المراجعة: 2023/02/01

تاريخ الإيداع: 2022/5/14

ملخص:

تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات منسوجة في حياتنا اليومية إنها الحاضر والمستقبل ، النطاق الترددي لتكنولوجيا الاتصالات متزايد باستمرار وأنظمة المعلومات في انتشار واضح ، حيث توسعت مجالات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع الاتجاهات تقريباً ، المحكمة الذكية مصطلح وليد هذه التطورات حيث تعد الأخيرة المحكمة الأولى التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، فالقاضي هو الشخص الوحيد الحاضر في قاعة المرافعات بالتنسيق مع المدعي العام والمحامي والمدعى عليه عبر أجهزة الحاسوب ، في حين يتم تسجيل جلسة المحاكمة من البداية إلى النهاية من طرف رجل آلي يتمتع بالقدرة على التمييز بين الأطراف المتنازعة واستيعاب لهجاتهم المختلفة، و يواجه اليوم مشروع المحكمة الذكية تحديات كبيرة في بلدان مختلفة على الرغم من اختلاف نتائج هذا المشروع من بلد إلى آخر ، تحلل هذه الورقة وتناقش تجربة محكمة الشعب العليا الصينية كنموذج بارز للمحاكم الذكية .

الكلمات المفتاحية: المحكمة ؛ الذكية ؛ التكنولوجيا ؛ العدالة ؛ الصين .

Abstract:

Information and communication technology nowadays is such an important part of our daily life. It is the present and the future.

The bandwidth of communication technology is constantly increasing and information systems are in a clear spread. In addition, the fields of applications of information and communication technology have expanded in almost all directions .These innovations gave rise to the concept of the "smart court," which is the first court to use artificial intelligence. The trial session is recorded from beginning to end by a robot that has the ability to distinguish between the disputing parties and accommodate their various dialects, and the judge is the only person present in the courtroom in coordination with the public prosecutor, the attorney, and the defendant via computers.

Today, the Smart Court project faces great challenges in different countries, although the results of this project differ from one country to another

This paper analyzes and discusses the experience of the smart court in China

Keywords : Smart ; Court ;Technology ; Justice ;chine .

1- مقدمة

يعيش العالم اليوم ثورة مذهلة حيث تفتح التكنولوجيا فرصاً جديدة لم يكن من الممكن تصورها قبل بضعة سنوات فقط ، فالتوسع الكبير في التقنيات الرقمية خلال السنوات الأخيرة أدى إلى انتشارها في كل مكان وتم دمجها في العديد من المجالات بما فيها قطاع العدالة.

يعتبر مصطلح العدالة الالكترونية من المصطلحات الحديثة التي أفرزتها الثورة الرقمية، فقد جمع المفكرون على أن ظهور هذا المفهوم ارتبط بالتطور الحاصل في المراحل المتقدمة من الثورة المعلوماتية ، حيث يشمل مصطلح العدالة الالكترونية العديد من المفاهيم من بينها مفهوم المحكمة الذكية .

وتشهد اليوم الصين تجربة مميزة و مثيرة للاهتمام في مجال المحاكم الذكية خاصة محكمة الشعب العليا التي تعد مهد ظهور و تطور هذا النوع من المحاكم ، الأمر الذي يجعلنا نطرح الإشكال التالي :

كيف يمكن للمحكمة الذكية الصينية أن تضمن إجراءات المحاكمة العدالة في ظل الاستخدامات المختلفة لمظاهر الذكاء الاصطناعي في العدالة ؟

و لتدعيم الإشكالية الرئيسية نطرح السؤالين الفرعيين كالآتي :

- ما ماهية مصطلح المحكمة الذكية ؟

- ما الدافع من ظهور وتطور هذا المصطلح في الصين ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

• تعد المحكمة الذكية تنظيم تقني معلوماتي تفاعلي مؤمن على الشبكة العالمية ، يتيح للمتقاضين تحريك دعواهم وتقديم البيانات و الاطلاع على مجريات الجلسات ، وللقضاة وأعوانهم النظر في تدوينها وحفظها و الفصل فيها عبر الوسائل التقنية الحديثة .

• يبدو أن الدافع الأساسي لظهور المحاكم الذكية في الصين مرتبط بتعزيز الوصول إلى العدالة ، الأمر الذي حثها على تسخير التكنولوجيا لمواكبة متطلبات المجتمع المتغيرة بسرعة ، حيث يتوقع المواطنون والشركات والمنظمات الاجتماعية الآن وصولاً أكبر إلى العدالة وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العصر الرقمي .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم المحكمة الذكية الذي يعد مصطلح حديث أفرزته الثورة الرقمية الهائلة التي يعيشها العالم اليوم مع أخذ محكمة الشعب العليا الصينية كنموذج لكونها مميزة عن غيرها من المحاكم الأخرى و تبيان مقوماتها التي جعلتها في الصدارة .

و للإجابة على هذا الإشكال المطروح ارتأينا الاعتماد على خطة ثنائية تشمل مبحثين : مبحث أول تحت عنوان : ماهية المحكمة الذكية ، و مبحث ثاني بعنوان : محكمة الشعب العليا الصينية أنموذجاً .

المبحث الاول : ماهية المحكمة الذكية

تولد اليوم عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الكثير من الابتكارات والتطبيقات التي أثرت تأثيراً كبيراً في أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والقانوني خاصة ، أهمها ظهور ما يعرف بالمحكمة الذكية .

الأمر الذي سنعالجه في مطلبين : مطلب أول بعنوان : مفهوم المحكمة الذكية ، ومطلب ثاني تحت عنوان : تميز المحكمة الذكية عن بعض المصطلحات المشابهة لها.

المطلب الأول: مفهوم المحكمة الذكية

يعد مفهوم المحكمة الذكية مفهوماً حديثاً يكاد ينعدم استخدامه في كتب العلوم القانونية غير أنه و عند البحث في الإصدارات و المقالات القانونية الحديثة التي تحدثت عن هذا الموضوع نجدها تعرفه و تميزه عن غيره من المصطلحات ، سنتطرق لها في الفرع الأول بعنوان : تعريف المحكمة ، و فرع ثاني بعنوان : تعريف المحكمة الذكية .

الفرع الأول : التعريف بالمحكمة

مشتقة من مادة حكم ، بمعنى قضي و عدل و فصل بين الناس و منعهم من التظالم¹ .

والمحكمة اسم مكان من الحكم ، إذ هي البقعة التي يصدر فيها ، و هي مكان انعقاد هيئة الحكم ، وقد عرفت سابقاً أنها المكان المعد لجلوس القاضي عند نظر القضية ، ويطلقها بعض المعاصرين على الهيئة القضائية التي تتولى الفصل في القضية² .

و إطلاق لفظ المحكمة ليس قاصراً على مجلس الحكم أو بشخص القاضي وإنما تتسع لتشمل مجلس الحكم ومكاتب القضاة وأعاونهم و ذلك لاعتبار وظائفهم لا بأشخاصهم .

الفرع الثاني : التعريف بالمحكمة الذكية

المحكمة الذكية ليست بالضرورة محكمة يكون فيها كل شيء آلياً بالكامل ، حيث يقوم "قاضي آلي" يتعلم ذاتياً الفصل في القضايا بشكل مستقل عن أي تدخل بشري بل إنها محكمة يستخدم فيها القضاة تطبيقات البرمجيات لإجراء العملية القضائية في بيئة رقمية ، غير أنه وما يميز هذا النوع من المحاكم أنها تعزز تطبيق الذكاء الاصطناعي في جمع الأدلة وتحليل القضايا وقراءة المستندات القانونية وتحليلها فهي تحقق نظام محاكمة ذكي يركز على "التطبيقات القانونية الذكية" ، التي يمكنها تقديم مشورة قانونية متخصصة أو اتخاذ القرار بناءً على تحليلات البيانات الضخمة ودون تدخل بشري³ .

المطلب الثاني: تميز المحكمة الذكية عن بعض المصطلحات المشابهة لها

¹ المعجم العربي ، المتوفر على الموقع الإلكتروني

<https://www.maajim.com/dictionary/%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ

2022/04/12.

² د/ صفاء أوتامي ، المحكمة الإلكترونية (المفهوم و التطبيق) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية ، المجلد 28 ، العدد 01 ، 2012 ، دمشق ، ص

169.

³ Shi, C., Sourdin, T. and Li, B., 2021. The Smart Court – A New Pathway to Justice in China?. International Journal for Court Administration, Published on 11 Mar 2021 , p.4.

نتيجة لإدخال ودمج تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في قطاع العدالة ظهر العديد من المصطلحات الحديثة والمتقاربة مع مصطلح المحكمة الذكية متعلقة بحوسبة التقاضي والتحول من الإجراءات القضائية المعتمدة كلياً على الورق إلى استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة من بينها المحكمة الإلكترونية ، المحكمة الرقمية .

الفرع الأول : المحكمة الإلكترونية

يرتبط مصطلح المحكمة الذكية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المحكمة الإلكترونية والذي يعد مصطلحاً حديث النشأة ظهر بظهور التقنيات التكنولوجية الحديثة .

تعرف المحكمة الإلكترونية بأنها حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود (شبكة الربط الدولية + مبنى المحكمة) ، يسمح ببرمجة الدعوى الكترونياً ، حيث يباشر مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى و الفصل فيها¹ ، ففكرة المحكمة الإلكترونية تعني الانتقال من تقديم الخدمات والمعاملات بشكلها الروتيني الورقي إلى الشكل الإلكتروني، وذلك عبر الإنترنت، فهي إعادة إدارة للأداء في مرفق العدالة.

أي أنها محكمة لا حضور فيها للخصوم أو ممثلهم، و إنما تقدم فيها جميع الأوراق والمستندات عبر شبكة الانترنت ، وتتم فيها المرافعة و كذا التحقيق بالطريقة ذاتها، بالإضافة إلى تبادل الوثائق والاطلاع عليها وإصدار الحكم فيها ، و بالتالي فإن إجراءات التقاضي تتم عبر شبكة الانترنت بطريقة إلكترونية عبر شبكة دولية مفتوحة الاتصال عن بعد دون الحاجة إلى حضور أطراف النزاع و القضاة في نفس المكان².

يرتبط مصطلح المحكمة الإلكترونية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التقاضي الإلكتروني الذي يعد مصطلحاً حديث النشأة، ظهر بظهور وسائل التكنولوجيا الحديثة، خاصة منها شبكة الإنترنت، لذلك نادراً ما نجد ذكراً لهذا المصطلح في العلوم القانونية الحديثة، ولا نجد له أثراً في الكتب والمراجع القانونية والفقهية القديمة. ويعرف التقاضي الإلكتروني بأنه: "سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بالنظر في الدعاوى، ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل إلكترونية مستحدثة، ضمن نظام قضائي معلوماتي متكامل الأطراف والوسائل". كما يعرف أيضاً بأنه: "عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونياً إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني، مع إخضاع هذه الوسائل والإجراءات للأصول المتبعة في الإثبات، بغية الوصول لفصل سريع في الدعاوى والتسهيل على المتقاضين"³.

الفرع الثاني : المحكمة الرقمية

الرقمية تعني استخدام التقنيات التكنولوجية عبر الإنترنت فهي متعلقة بالبيانات الرقمية وتكنولوجيا الاتصال والحوسبة والتردد العالي النطاق ، من أجل تغيير طريقة جودة تقديم الخدمات للجمهور المنتفع . "فالرقمية" لا تعني

¹ صفاء أوتامي ، مرجع سابق ، ص 170.

² زعزوعة نجا ، المحكمة الإلكترونية بين الواقع و التطبيق ، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، المجلد 04، العدد 02، 2021 ، الجزائر ، ص 97، 98.

د2 . خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضي الإلكتروني – الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ، 2008 ، اطلع عليه بتاريخ

: 2022/04/12

فقدان اللمسة البشرية أو التفاعلات الضرورية على الوجه الخصوص و إنما يتعلق الأمر أكثر بالأتمتة حيثما كان ذلك مناسباً وعند الاقتضاء بطريقة تثري تجربة المواطنين أو المقيمين في نظام العدالة¹.

أما المحكمة الرقمية فقد عرفها الأستاذ "شنتوف" على أنها كل ما يرتبط بالعمل القضائي من استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في العمل القضائي من بداية تسجيل الدعوى مروراً بتقديم المذكرات وإصلاح المقالات وكذا الطعن فيها إلى غاية صدور الحكم النهائي².

يقصد بالمحكمة الرقمية بشكل خاص استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في تحقيق الولوج المستنير لمرفق العدالة وتسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين (المحامون، القضاة، كتاب العدل). دخلت هذه الفكرة حيز الوجود في العام 1999 في الولايات المتحدة الأميركية وذلك في منازعات التجارة الإلكترونية عن طريق استخدام شبكة الإنترنت وبرنامج القاضي الافتراضي.

وبعدها انتقلت هذه الفكرة لتجوب سائر الدول مع اختلاف درجة التفاعل معها، فالصين خطت خطوة متقدمة في هذا المجال حيث أنشأت محكمة رقمية تعتمد على برنامج حاسوبي متطور يقوم بحفظ القوانين والأنظمة النافذة كافة بالإضافة إلى حفظ السوابق القضائية، تبدأ الدعوى أمامها بإعداد كل من الدفاع والإدعاء لمعطياتها ومطالبتها على قرصين مدمجين يملكان السعة ذاتها³، ثم تدخل بيانات هذين القرصين إلى البرنامج الحاسوبي لغرض الاحتكام للقاضي الإلكتروني الذي يمكنه أن يطلب رأي القاضي البشري بخصوص بعض التفاصيل الخاصة أو تلك المتعلقة بالنواحي الإنسانية قبل أن يقوم بإصدار الحكم والعقوبات المفروضة.

و لا ينبغي الخلط بين مسمى المحكمة الرقمية والمحكمة الإلكترونية و المحكمة الذكية ، فالأخيرة تعتمد على الذكاء الاصطناعي بامتياز لاتخاذ الأحكام القضائية و تقديم الخدمة للجمهور المنتفع أما المحكمة الرقمية فهي محاكم متخصصة في النظر في القضايا التي ترتكب عبر الوسائط وتتكون من قاض متخصص ومحام متخصص في تلك الدعاوى.

أما المحكمة الإلكترونية فهي المحكمة التي تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة في سير عملها والنظر في القضايا، والدعاوى كعرض القضايا على شاشات الكترونية⁴، أو استخدام الكتابة الإلكترونية بين أطراف الدعوى ، وغيرها من وسائل استخدام التكنولوجيا الحديثة.

¹ Rapport of Court Digital Transformation Strategy 2019-23 / PP 06 . consulted the 12/04/2022
<https://www2.gov.bc.ca/gov/content/home>

² د/ مقال منشور على الموقع الإلكتروني : https://www.droit-arabic.com/2020/08/pdf_18.html ، امراني علوي حافظ، المحكمة الرقمية ودورها في تحقيق النجاعة القضائية ، المكتبة الشاملة للعلوم القانونية ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/04/12.

³ . مقال منشور على الموقع : <https://saderlaw.com/pdfs/SA-DIGITALJUSTICE-ARTICLE.pdf> ، رشا اليأس ، العدالة الرقمية ضرورة حتمية لنظام تقاضي أكثر فعالية و إنتاجية ، شركة محاماة ، تأسست عام 2003 ، الدكوانة ، بيروت ، لبنان ، ص 04 ، اطلع عليه بتاريخ 2022/04/20.

⁴ عبد الصبور عبد القوي علي مصري بن عبد الله عبد الرحمن ، المحكمة الرقمية والجريمة المعلوماتية دراسة مقارنة ، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض ، طبعة الأولى ، 2012 ، ص 29.

ومنه فإن فكرة المحكمة الإلكترونية تستلزم قبل كالشيء حوسبة عمل كل الجهاز القضائي في ظل ربط المحاكم معا برابطة الكترونية عبر الوسائط الرقمية ، وتحل قواعد البيانات محل الملفات الورقية ما يوفر السرعة في الإجراءات وسهولة الوصول إلى المعلومات القضائية ، مع إمكانية استرجاعها بسهولة في حالة ضياعها والربط فيما بينها .

يعتبر الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بالمحكمة والمتوفر بالولوج عبر شبكة الانترنت ، والذي يعمل بنظام إرسال وقبول المستندات الكترونيا الخاص ، مما يسمح بفتح قنوات اتصال بين المتقاضي و المحكمة من خلال النافذة الالكترونية ، أين يتم قبول ملف القضية وبطريقة الكترونية وسداد الرسوم القضائية و قبولها بواسطة موظف الحكومة المختص بذلك ، ما يعني أن المحكمة الالكترونية تقوم على استعمال الوسائل الالكترونية في تواجد الأطراف التقليدية للمحكمة العادية¹ ، على غرار المحكمة الذكية أين تقوم الأخيرة على مستحدثات الذكاء الاصطناعي ، حيث لا مكانة للأنظمة التقليدية ، فلأخيرة لا تحتاج لموظف من أجل تحصيل الرسوم القضائية بل يتم الدفع الكترونيا بواسطة أجهزة الدفع الإلكتروني .

المطلب الثالث : تجارب بعض الدول نحو تطبيق المحكمة الالكترونية

اتخذت كثير من الدول خطوات ملموسة نحو تطبيق نظام المحكمة الالكترونية ، نعرض فيما يلي لما حققته بعض الدول في هذا الشأن .

الفرع الأول : نظام المحكمة الالكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية

تجدر الإشارة أن استخدام مصطلح المكتب اللاتيني لأول مرة كان في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1973 إشارة إلى فكرة مفادها التحول إلى العمل الرقمي ، وفي عام 1974 أخذت مؤسسة إكزيروكس (Xerox) تروج لهذا المفهوم الطموح باعتباره يمثل مكتب المستقبل ، كما كانت بداية الانطلاق لشركة مايكروسوفت في هذا الميدان (الإدارة الإلكترونية) عام 1996 من خلال استخدام الرابط الشبكي بين الحواسيب المستخدمة في مؤسستها مما أدى إلى تقليص الحاجة لاستخدام الورق بقدر كبير² .

في عام 1993 أطلق مشروع Court ROOM حيث يعمل على قاعة حديثة و متطورة تمارس إجراءات التقاضي الإلكتروني بواسطتها ، فتم تجهيزها بأحدث الأجهزة والبرامج لتقديم خدماتها القضائية وذلك بمبادرة من المركز الوطني لمحاكم الولايات بالتعاون مع جامعة وليام أند ماري – مدرسة القانون ، وقد نتج عن هذا التعاون تأسيس المركز القانوني لتكنولوجيا المحاكم والذي قام بدوره بإنشاء مشروع Court ROOM 02 ويعد بدوره من المشروعات الرائدة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية و العالم بأسره³ .

¹ اشرف جودة محمد محمود ، المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر ، مجلة الشريعة والقانون ، دمنهور ، جامعة الأزهر ، مصر ، العدد 35 ، الجزء 3 ، 2020 ، ص 34.

² هشام فخار ، الإدارة الإلكترونية لقطاع العدالة في إطار العصرية (نموذج عن المرفق العام الإلكتروني) ، مجلة كلية الحقوق بجامعة المدية، الجزائر، 2019 ، ص 03 ، مداخلة للمشاركة في ملتقى منشورة على الموقع التالي :

<http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/10451>

³ عبد العزيز بن سعد الغانم ، المحكمة الإلكترونية (دراسة تاصيلية مقارنة) ، دار جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، الطبعة الاولى ، 2018 ، ص 159 .

تملك اغلب المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية تكنولوجيا عالية تجعل من نظام المحكمة الالكترونية واقعا ملموسا حيث أصبح الوصول الإلكتروني إلى السجلات ممكناً من خلال الحصول على سجلات المحكمة في شكل رقمي، نظراً لأن المحاكم تنتقل من كونها مؤتمنة على الملفات الورقية إلى ناشري المعلومات القانونية عبر الإنترنت.¹

الفرع الثاني : نظام المحكمة الالكترونية في ألمانيا

تم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل كبير في تقديم الخدمات الالكترونية في كيفية اللجوء إلى الوسائل البديلة لتسوية المنازعات ، وفي مجال العقارات وفي حالة بيعها إجباريا في المزاد العلني ، وتسجيل الشركات وكافة الخدمات القانونية بدءا من المعلومات بشأن القوانين و التشريعات ، ونماذج التسجيل على البوابة الالكترونية لتقديم الخدمات القانونية حيث بلغ عدد المترددين على الموقع حوالي 4.10 مليون شخصا يوميا خاصة فيما تعلق الأمر بالمعاملات مع مكتب الشهر و السجل التجاري .

في عام 2008 تم استخدام نظام الإيداع الإلكتروني على نطاق واسع في تقديم الصحف والمذكرات أمام المحاكم الفيدرالية وفي بعض محاكم الولايات في الدعاوى المدنية كما تم وضع بريد الكتروني إداري كنظام يطبق و يعمل به بين المحاكم و المتقاضين ويقدم الطلب الكترونيا من خلاله أي تم تطبيق التقاضي الإلكتروني غير أن مناقشة الخصوم مازال يتم وفقا لنظام التقليدي.²

الفرع الثالث : نظام المحكمة الالكترونية في سنغافورة

كانت سنغافورة أول دولة تصمم وتنفذ نظام معلومات لنظام العدالة ، حيث تبنت الممارسات الجيدة والمعرفة والتكنولوجيا لإنشاء أول نظام معلومات للعدالة الإلكترونية يعتمد نظام المعلومات هذا على شبك الوسائط المتعددة ، المسماة ATOMS (نظام إدارة مخالفات المرور الآلي) (1999 Magnus) ، من خلال هذه الشبكات المتعددة الوسائط عرضوا بعض خدمات المحاكم للمواطنين ، مثل دفع الغرامات والقدرة على الاعتراف بالذنب بارتكاب جرائم من قبل المواطنين على مدار 24 ساعة في اليوم ، كان هذا النظام رائداً في أنظمة العدالة الإلكترونية حيث مكن المواطنين من دفع غراماتهم أو متابعة القضايا في أماكن أخرى دون مخاطبة المحكمة.

في عام 1996 ، اتخذت سلطات سنغافورة نهجاً جديداً في تطوير التطبيقات وإدارة البنية التحتية، قررت السلطات في عام 1999 ، بدأت التطبيقات المستندة إلى الويب تحل محل تطبيقات سطح المكتب، لم يتغير تفاعل التطبيق فحسب بل تغير أيضاً الوصول القياسي المستند إلى الويب إلى المعلومات الممكن من تبادل البيانات والوثائق بين كيانات العدالة، وقد ساعد ذلك على تحسين الكفاءة والشفافية وتقليل الوقت المستغرق لأنه غير طريقة مخاطبة المحكمة، يستخدم هذا الجيل الثاني من أنظمة المعلومات قواعد بيانات Oracle وأنظمة سير عمل File Net وبرنامج PowerBuilder أو Oracle client لتوحيد تبادل المستندات الإلكترونية كما قاموا باختيار PDF (تنسيق المستند المحمول).

¹ اشرف جودة محمد محمود ، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر ، مرجع سابق، ص 39.

² اشرف جودة محمد محمود ، مرجع سابق ، ص 41.

بعد هذا التحول ، كان أحد أنظمة المعلومات الجديدة المستندة إلى الويب ، والذي تم تصميمه وتطويره ليحل محل الأنظمة القديمة ، هو نظام EFS (نظام الملفات الإلكترونية) ، والذي تم تنفيذه في نهاية عام 1999 تم تطوير نظام المعلومات هذا للمسائل المدنية مما يسمح للمحامين لتقديم المستندات الإلكترونية وتقديم المعلومات في الوقت الفعلي لجميع الكيانات المعنية¹.

تأسست في سنغافورة سنة 2000 أول محكمة الكترونية متخصصة في فض المنازعات المتعلقة بالتجارة و المعاملات الالكترونية على شبكة الانترنت حيث يقدم الطرفان عنوان بريدي و عنوان حقيقي لمنزله أو لشركته عن طريق الدخول إلى موقع المحكمة وتعبئة الاستمارة الخاصة بتقديم الشكوى واقتراح ما يراه من حل والتعرف على رقم قضيته الكترونيا وبعد استلام المحكمة لطلبه ترسله إلى الطرف الآخر من النزاع وتعلمه خلال ثلاثة (03) أيام بالادعاءات المقدمة ضده وعندها يكون له الحق في المثل أمام المحكمة والقبول عن طريق مليء استمارة المدعي و إذا لم يرد خلال هذه المدة تلغى القضية كما يمكنه الرد بالدفاع عن نفسه في فترة من أسبوع إلى أربعة أسابيع².

في عام 2002 ، أطلقت سنغافورة نظام العدالة الجنائية المتكامل (ICJS)، يهدف هذا المشروع إلى ربط جميع الكيانات المشاركة في عملية العدالة الجنائية ، باستخدام شبكة العدالة في البلاد، مع هذا النهج اكتسب نظام العدالة في سنغافورة نظامًا متكاملًا ، ووصل إلى جميع الكيانات المشاركة في قضايا المحاكم. في الوقت نفسه قاموا بتزويد قاعات المحكمة بأنظمة مؤتمرات الفيديو مما مكن المواطنين من المشاركة في جلسات المحاكمة من أي محكمة و قدرت سلطات سنغافورة أن 70٪ من خدمات المحاكم كانت محوسبة بالفعل ومع ذلك كان لا يزال من الممكن مخاطبة المحكمة بالطرق التقليدية³.

الفرع الرابع: نظام المحكمة الالكترونية في الجزائر

تبنت الجزائر في عام 2013 الإستراتيجية الوطنية "الجزائر الإلكترونية" الهادفة إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني ، وتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطنين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

اهتم المشرع الجزائري بإصلاح قطاع العدالة وتحسين أدائه ، عن طريق إصدار قوانين تتيح للمؤسسات القضائية استعمال التكنولوجيا الرقمية الحديثة، واستعمال آليات متطورة على شاكلة مرفق عمومي إلكتروني يقدم خدماته بشكل عادي مع سرعة و نوعية في الخدمات تماشيا مع ما يعرفه العالم من استعمال لهذا النوع من التكنولوجيا في قطاع العدالة.

بلغ عدد المحاكمات المرئية خلال السنة الأولى من انطلاقها 153 محاكمة، حيث تم استخدام تقنية المحادثة المرئية في ربط المقاضاة من المحاكمة العليا ومجلس الدولة بباقي المجالس والمحاكم القضائية، وكذا في اللقاءات الدورية بين

¹ A. Andrade, L. Joia ,Organizational structure and ICT strategies in the Brazilian Justice .Government Information Quarterly .Volume 29, Supplement 1, January 2012.P26

² اشرف جودة محمد محمود ، مرجع سابق ، ص 38.

³ A. Andrade, L. Joia, Same Reference , P27

رؤساء المجالس، والغرف والنواب العامون مع رؤساء المحاكم ووكلاء الجمهورية، والقضاة في المناطق النائية، والتي تبعد عنهم خاصة في الجنوب¹.

المبحث الثاني : محكمة الشعب العليا الصينية أنموذجاً²

إن المحاكم "الذكية" هي نتيجة تحول في نظام المحاكم في الصين، حيث تم الانتهاء من النموذج الأولي للمحكمة الذكية في الصين في عام 2019 وهي مزودة بتقنيات الذكاء الاصطناعي فائق التطور من أجل تقديم خدمات محكمة مبسطة،

و قد تكونت هذه المحاكم من خلال مرحلتين بدأت في التسعينيات حيث سنتطرق لمرحلة التحول وإصلاح المحاكم الصينية في المطلب الأول، ومرحلة استخدام أحدث التقنيات في المحكمة الذكية في المطلب الثاني، ومراحل التقاضي في المحاكم الذكية في مطلب ثالث.

المطلب الأول : التحول وإصلاح المحاكم الصينية

تطور نظام المحاكم الذكية في الصين أواخر التسعينيات عندما بدأت في الوصول إلى خدمات الإنترنت العالمية، وقد اختلفت عن التطورات في العديد من الولايات القضائية الأخرى، وقد قدمت الرقمنة الأولية لجميع وثائق المحكمة الأساس للمحاكم لنقل أنشطتها القضائية على الإنترنت، وتجسد ذلك عبر المراحل سنتطرق إليها في الفرع الأول : مرحلة مؤتمر الوطني 1996، الفرع الثاني : مرحلة الترويج للانفتاح التكنولوجي في المحاكم الصينية.

الفرع الأول : مرحلة مؤتمر الوطني 1996

بدأت المرحلة الأولى بعد المؤتمر الوطني حول مسائل الاتصال بالمحاكم والكمبيوتر في عام 1996 واختتمت في عام 2003 عندما أكملت جميع المحاكم في الصين رقمنة ملفاتها وروابط مواقع الويب الخاصة بها، كان مؤتمر 1996 هو المرة الأولى التي شهدت فيها المحاكم الصينية التكنولوجية، حيث كان التركيز من حيث حل قضايا والفصل فيها والجدير بالذكر أنه قبل ذلك الوقت كانت العديد من ملفات المحاكم في الصين مكتوبة بخط اليد، ولم يحول العمل المنجز كل العمل إلى معالجة الكلمات التي كانت سمة شائعة جداً في معظم المحاكم على المستوى الدولي فحسب بل مهد أيضاً الطريق للمحاكم لتطوير نظام الملفات عبر الإنترنت في مرحلة لاحقة.

في عام 1997 أشارت محكمة الشعب العليا الصينية إلى أن السبب الرئيسي للمحاكم لبناء أنظمة الكمبيوتر هو أن الكتابة اليدوية التقليدية لملفات المحكمة بما فيها الأحكام لا يمكن أن توفر خدمات فعالة في سياق أعداد القضايا المتزايدة. وعلى نطاق أوسع. فإن الافتقار إلى المستندات الرقمية أو الإلكترونية المتعلقة بالعمل الروتيني للمحاكم، مثل

¹ عرشوش سفيان، بدغويو أمال، التقاضي الإلكتروني و دوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد19، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 06، العدد 03، ص. 485.

² SPC : المحكمة الشعبية العليا الصينية هي أعلى محكمة في منطقة البر الرئيسي لجمهورية الصين الشعبية. هونغ كونغ وماكاو، والمناطق الإدارية الخاصة، لديها نظم قضائية منفصلة خاصة بها على أساس تقاليد القانون العام البريطاني وتقاليد القانون المدني البرتغالي على التوالي، وهي من اختصاص محكمة الشعب العليا، الموقع الرسمي لوزارة العدل الصينية : <http://en.moj.gov.cn>

مستندات إيداع القضايا والأدلة وكذلك الأدوات التشريعية التي يشير إليها القضاة باستمرار ، يهدد كفاءة المحاكم ونجاعتها .

على هذا النحو فإن هذه المرحلة من إصلاح المحاكم الصينية¹ تتمحور حول رقمنة ملفات المحاكم بما في ذلك وثائق إدارة القضايا لتقديم تكنولوجيا الحوسبة إلى المحاكم ، وقد كان من المتوقع أن تقوم المحاكم على جميع المستويات في جميع أنحاء الصين برقمنة الملفات من خلال الاعتماد على أجهزة الكمبيوتر بنهاية 2001. علاوة على ذلك أنه بنهاية عام 2003 سيتم الانتهاء من شبكة إنترنت وطنية تربط جميع المحاكم لأغراض تحسين المساهمة التكنولوجية في عمل الإدارة القضائية ، وشهدت هذه الفترة بالذات تحولاً كبيراً في المحكمة مع التركيز على إدارة المحاكم التي تعتمد على الاتصال و التكنولوجيا².

الفرع الثاني : مرحلة الترويج للانفتاح التكنولوجي في المحاكم الصينية

تميزت المرحلة الثانية من تحول المحاكم الصينية من عام 2004 إلى عام 2013 بظهور جلسات استماع عن بعد أي باستخدام الإنترنت و تقنيات الحوسبة وتكنولوجيا الاتصال لغرض إدارة القضايا .

في عام 2004 قبلت محكمة محلية في مقاطعة جوانج دونج في جنوب الصين طلب انفصال مقدم من طرف زوجان يعيشان على التوالي في الصين وكندا وتواصلت المحكمة مع المدعى عليه في الخارج (كندا) عبر البريد الإلكتروني وقدمت أيضاً المستندات وتبادلها على الرغم من أن هذه الحالة لم تتضمن مؤتمرات الفيديو أو جلسات استماع بل تم استخدام رسائل البريد الإلكتروني فقط³.

بعد عام واحد وبالتحديد في سنة 2005، استخدمت محكمة في مقاطعة قويتشو Tencent QQ⁴، أداة مراسلة فورية عبر الإنترنت للمساعدة الفورية في حالة عدم تمكن أحد الأطراف من الحضور شخصياً أثناء العمل في مقاطعة أخرى ، كما تم اعتماد ترتيبات مماثلة لدعم العمال المهاجرين المغادرين للصين الذين يعانون من صعوبة في السفر إلى جلسات الاستماع المدنية وجنائية.

و عُقدت أول جلسة استماع كاملة عبر مؤتمرات الفيديو في الصين في عام 2007 في قضية جنائية تتعلق بالسرقة في شنغهاي ، إلى جانب ظهور التجارب بمساعدة الإنترنت منذ أوائل القرن الحادي والعشرين ، بدأ تسجيل أنشطة السماع بالوسائل التقنية ، مثل تسجيل الصوت والفيديو. وفي هذا الصدد يلاحظ أن المرحلة الثانية من التحول جاءت مرة أخرى استجابة لدعوة من SPC فيما يتعلق بإصلاح العدالة.

خلال هذه الفترة تم الترويج للانفتاح القضائي من خلال البث المباشر لجلسات الاستماع إلى الجمهور ففي في سبتمبر 2009 أعلنت محكمة بكين الشعبية العليا أنه من أجل تعزيز العدالة وتمكين الناس من مراقبة عمل المحاكم

¹ Shi, C., Sourdin, T. and Li, B.,. The Smart Court – A New Pathway to Justice in China?. International Journal for Court Administration, p.11

² Shi, C., Sourdin, T. and Li, B. p13

³ A foreign-related marriage e-mail trial concluded a transnational divorce case' (Sourced from China News Network, 31 July 2004) Available at: <https://www.iacajournal.org/articles/10.36745/ijca.367/> consulted the 02/05/2022.

⁴ Q. Luo, G. Yang, 'Promoting the QQ tribunal', (News article, 9 February 2015) Available at: <https://www.pkulaw.com/ikikan/e893152e7da617e9fc5b93c8affdce93bdfb.html> consulted the 02/05/2022

فقد أكملت جلسة استماع عبر البث المباشر على الإنترنت على مستوى بكين حيث يتمتع عامة الناس في جميع أنحاء البلاد بإمكانية الوصول المتزامن لمراقبة الجلسات التي تعقد في أي محكمة في منطقة بكين.

في مارس 2010 أعلنت المحكمة الشعبية العليا لمقاطعة خنان (Hénán) في وسط الصين¹ أنها أجرت أول جلسة استماع عبر البث المباشر كجزء من جهودها لتحسين شفافية العدالة. على الرغم من بعض المزايا المحتملة فيما يتعلق بجلسات الاستماع عبر البث المباشر ، كانت هناك بعض المخاوف التي أثرت بشأن حماية خصوصية الأطراف وتقليل الانزعاج القضائي من البث المباشر في الواقع غير انه و لمعالجة هذه القضايا أصدرت لجنة SPC وثيقة عمل بعنوان "إجراءات على البث المباشر للمحاكم الشعبية وبث جلسات الاستماع المسجلة" تلزم جميع المحاكم بانتهاج عملية واضحة.

المطلب الثاني : استخدام أحدث التقنيات في المحكمة الذكية

في عام 2014 دخلت المحاكم الصينية مرحلة ثانية من التحول بإدخال مبادرة المحكمة الذكية التي دعمت استخدام التكنولوجيا الأكثر تعقيداً ، و في عام 2017 بعد عام واحد من طرح مفهوم " المحكمة الذكية"² رسمياً ، طلب الرئيس الصيني من المحاكم الجمع بين مهمة تعميق الإصلاح القضائي من خلال التكنولوجيا الحديثة حيث قررت السلطة التنفيذية أن الإصلاح الحديث للمحاكم يتطلب نظاماً مشبعاً بالتكنولوجيا الحديثة.

الأمر الذي سنوضحه من خلال مظاهر الذكاء الاصطناعي في المحكمة الصينية في الفرع الأول، أما الفرع الثاني ، التنظيم التشريعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي بما يخدم المحاكمة العادلة .

الفرع الأول : مظاهر الذكاء الاصطناعي في المحكمة الصينية

شيدت (SPC) الابتكارات التكنولوجية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي³ أهمها تعزيز مناهج تحويل الصوت إلى النص في جلسات الاستماع عن بعد خاصة ، بالإضافة إلى أنظمة إدارة حالات المساعدة الذكية، أما أعظمها فهو الروبوت الثابت حيث وضعوا روبوت ثابت في منطقة الاستقبال يقدم المساعدة القانونية عبر الإنترنت لمستخدمي المحكمة إضافة إلى تسهيلات في المواقع للإيداع الإلكتروني للوثائق مع قاعات محاكمات افتراضية مخصصة و مزودة ببرنامج التعرف على الصوت المستقل عن المتحدث فهم لم يعودوا بحاجة إلى كاتب الضبط لبرمجة النزاعات المتعلقة عن طريق الإنترنت فعلى سبيل المثال : القروض عبر الإنترنت ، والتجارة الإلكترونية (القضايا التعاقدية والمسؤولية المتعلقة بالمنتج) ، والنزاعات المتعلقة بالدفع ، وقضايا حقوق النشر عبر الإنترنت.

¹ J. Chen, Issues and return of "cloud trial" in criminal cases. Shanghai Law Society (11 June 2020) Available at: <https://www.chinanews.com.cn/gn/news/2009/03-26/1618736.shtml> consulted the 02/05/2022

² The yale law journal (99), 1990 and S. McJohn, Artificial legal intelligence. Harvard Journal of Law and Technology (12), 1998, Thomson Reuters, 2020, pp 418–419.

³ تم تعريف الذكاء الاصطناعي ، باعتباره مجالاً فرعياً لعلوم الكمبيوتر ، من قبل مارفن مينسكي على أنه "علم جعل الآلات تقوم بأشياء تتطلب الذكاء إذا قام بها الإنسان". في هذه المقالة ، يمكن فهم الذكاء الاصطناعي على وجه التحديد على أنه "ذكاء قانوني اصطناعي" أو أنظمة لديها القدرة على تقديم المشورة القانونية أو اتخاذ القرار.

للحصول على مناقشات تفصيلية حول تعريف "الذكاء الاصطناعي" ، راجع إي. رسلاند ، الذكاء الاصطناعي والقانون: خطوات نحو نموذج الاستدلال القانوني. على الموقع <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/103323> ، تم الاطلاع بتاريخ 2022/05/02.

فمن متطلبات المحكمة الذكية أن تكون خدمات المحكمة متاحة دائما ويتم إجراؤها عبر الإنترنت ، في البداية تم توجيه العديد من التغييرات لخدمة المتقاضين ومحامهم وضمان إتاحة المعلومات حول الأحكام كجزء من هذا الجهد .

أولا : المنصات القضائية الصينية عبر الانترنت

في عام 2015 سلطت لجنة SPC الضوء على استكمال ثلاث منصات على الإنترنت التي تضمن توفير معلومات العملية القضائية الصينية عبر الإنترنت ، China Judgments Online ، China Judgments Enforcement .

تهدف "معلومات العملية القضائية الصينية عبر الإنترنت" إلى تزويد الأطراف المتنازعة والمحامين بفرصة لتلقي تحديثات حول قضاياهم من خلال تمكين المتقاضين من تسجيل الدخول بمعلوماتهم ، بما في ذلك الاسم ورقم الهاتف المحمول وبطاقة الهوية أو رقم جواز السفر والتحقق الشفرة مع توفير أيضًا معلومات شاملة تساعد الأطراف والمحامين على التنقل في عملية التقاضي من هذه المنصة عبر الإنترنت.

تنشر China Judgments Online 'الأحكام الصادرة عن جميع مستويات المحاكم في الصين ، باستثناء تلك التي لا يمكن نشرها علنًا وفقًا للقانون .

والجدير بالذكر أن هذه المنصة تعمل كقاعدة بيانات مهمة لجميع القضاة الصينيين فعندما ينظرون في قضايا تشترك في حقائق مماثلة لتلك التي تم الحكم فيها مسبقًا من أجل ضمان اتساق الحكم ، والأهم من ذلك أن المعلومات والبيانات المستمدة من الأحكام الصادرة على المنصة الإلكترونية قد تم استخدامها في بعض أنظمة المحاكم المضمنة في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتي طورتها المحاكم المحلية¹ .

ثانيا : النظام المساعد الذكي للتعامل مع القضايا

طورت محكمة الشعب العليا في شنغهاي "النظام المساعد الذكي للتعامل مع القضايا الجنائية" حيث يتم جمع البيانات القضائية الجماعية (بما في ذلك تلك الواردة من الأحكام الصينية عبر الإنترنت) واستخدامها من قبل قضاة شنغهاي لضمان أن الأحكام في القضايا المماثلة تتماشى مع تلك الصادرة في بقية البلاد.

يمكن أن يوفر تطبيق الذكاء الاصطناعي معايير استدلال وتقييم قضائية مبسطة نسبيًا، ويزود القاضي بجميع القضايا والقوانين واللوائح والتفسيرات القضائية المماثلة، حتى يتمكن القاضي من إتباع قواعد الإثبات والإجراءات بدقة ، مما يقلل من التعسف القضائي ويعزز العدل² .

ثالثا : محكمة الانترنت

كجزء من إستراتيجية المحكمة الذكية لتحويل الخدمات القضائية إلى بيئة عبر الإنترنت ، تم إنشاء نوع خاص من المحاكم يسمى "محكمة الإنترنت".

حيث تتمتع محكمة الإنترنت في Hangzhou بالاختصاص القضائي لإدارة مجموعة من القضايا المتعلقة بالإنترنت ، مثل نزاعات العقود الناشئة عن التسوق والخدمات عبر الإنترنت .

¹S. McJohn, Artificial legal intelligence, Same Reference , PP416.

² شي ، سي ، سوردين ، المحكمة الذكية - طريق جديد للعدالة في الصين ، المجلة الدولية لإدارة المحكمة ، 2021 ، ص 11.

من خلال منصة قائمة على الويب بعنوان منصة "Hangzhou Internet Court Litigation Platform" ، يمكن إجراء جميع الإجراءات القضائية وبصورة مكتملة عبر الإنترنت ، بدءًا من تقديم القضية وتقديم مستندات للمحكمة وحتى تبادل الأدلة وفحصها ، وجلسة استماع عبر الإنترنت وإصدار حكم ، وبالرغم من ذلك فإن المحكمة لها أن تقرر استخدام الحضور المباشر .

أصدرت محكمة الإنترنت في بكين كتابًا أبيض¹ حول تطبيق تكنولوجيا الإنترنت في الممارسة القضائية في سبتمبر 2019 لإدخال وتعزيز التقدم المحرز في بناء محكمة "ذكية عبر الإنترنت".

يسلط المستند التعريفي التمهيدي الضوء على كيفية استخدام تقنيات مختلفة تتعلق أساسًا بالذكاء الاصطناعي لمساعدة المحكمة على تقديم خدماتها، بما في ذلك تقنية التعرف على الوجه لتأكيد هوية المتقاضين بالإضافة إلى تقنية التعلم الآلي لإصدار الأحكام تلقائيًا للقضاة.

تم استخدام تقنية Block chain أيضًا في محاكم الإنترنت لأغراض الحفاظ على الأدلة وفي عام 2018 أصبحت Internet Court أول محكمة في الصين تعترف بتقنية block chain كوسيلة لتخزين الأدلة للمساعدة في التعامل مع قضايا انتهاك حقوق النشر.

و في غضون عامين من عملها أصدرت المحكمة حوالي 20000 حكم وتم توفير متوسط وقت الجلسة لكل قضية بنسبة 65٪ مقارنة بالجلسات المباشرة .

رابعاً : تطبيقات العدالة

طورت المحاكم الصينية أيضًا تطبيقات العدالة (التطبيقات) لتوفير الوصول عبر الهاتف المحمول للجمهور من بينها تطبيق يسمى² "Ning Bo Mobile Micro Court" ، حيث يتيح هذا التطبيق للمتقاضين إكمال عملية التقاضي بأكملها عبر الإنترنت بما في ذلك تقديم القضايا وتقديم المستندات القانونية والوساطة وتبادل الأدلة وجلسة المحاكمة وقد بلغ إجمالي عدد مستخدمي هذا التطبيق 1.39 مليون مستخدم بحلول 31 مارس 2021 .

الفرع الثاني: التنظيم التشريعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي بما يخدم المحاكمة العادلة

إن عدم التناغم بين القانون و التكنولوجيا من شأنه أن يخلق فجوة بين الإطار القانوني النظري و التطبيق التقني له، ما ينجر عليه عرقلة التطور التقني فضلاً عن ظهور ممارسات سلبية قد تلحق الضرر بالمنفعة من الخدمة القضائية و المحكمة الذكية مقدمة الخدمة و في اللحظة نفسها ، و لعل أنجع الحلول المقترحة لحل هذا ، هو خلق نوع من التناغم يتمثل في اطلاع التقنيين ابتداء على الأطر التشريعية ذات الصلة، و إلمام القانونيون بجوانب العملية التقنية عموماً، ما

¹ محكمة الإنترنت في بكين ، "الكتاب الأبيض حول تطبيق تكنولوجيا الإنترنت في الممارسة القضائية" ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/07 <https://www.chinadaily.com.cn/specials/WhitePaperontheApplicationofInternetTechnologyinJudicialPractice>

2 Court Mobile Mini هو تطبيق WeChat الصغير ، وهو عبارة عن خدمة تطبيقات الويب التي تقدمها أكبر وسائل التواصل الاجتماعي في الصين. WeChat. في مارس 2019 ، تمت ترقية Mobile Mini Court رسميًا إلى "China Mobile Mini Court" ، وتم تنفيذ مشاريع تجريبية في 12 منطقة إقليمية في الصين. في يناير 2020 ، طبقته محكمة الاستئناف العليا على المحاكم في جميع أنحاء البلاد ،

<http://en.moj.gov.cn>

يستدعي بالضرورة مواكبة التشريع للتطور التقني بحيث يسيران جنباً إلى جنب بدلاً من انتظار مخرجات العملية التقنية، و من ثم الانهماك في محاولة تطبيق القواعد القانونية على هذه المخرجات¹.

إن تحقيق العدالة مكرس من خلال الطابع الإجرائي في قاعات المحاكم. ومن هذا السياق يصبح للأبعاد المكانية والمعمارية دور في تكريس هوية العدالة². فالهندسة المعمارية لمباني المحاكم غنية بالرموز، ومع ذلك فإن رقمنة العدالة تعني هجرتها إلى أماكن افتراضية ليس لها حدود جغرافية تقليدية، و من المسلم به منذ فترة طويلة أن "العدالة لا ينبغي أن تتحقق فحسب، بل يجب أن يُنظر إليها بشكل واضح وبلا شك على أنها تتحقق". فالعدالة المفتوحة سمة أساسية للنظام القضائي في العالم بأسره، ومع ضمانات دستورية"، بما في ذلك أن الإجراءات القضائية يجب أن تتم في الأماكن العامة. وكما قال اللورد شو من دنفرملين (الاسترالي)، "العلنية هي روح العدالة، إنها أقوى حافز على بذل الجهد وأضمن من كل الحراس"³، كما تجادل رئيسة القضاة الصينية على أن الهندسة المعمارية والأيقونات الراجعة للمحاكم قد تطورت على مدى مئات السنين لإضفاء شرعية سلطة الدولة.

غير أنهم ومحاولة منهم لترسيخ مبادئ العدالة، قدمت مذكرة صادرة عن أربعة من كبار القضاة في الولاية القضائية تتضمن ثلاثة حلول محتملة لتحقيق العدالة المفتوحة للجمهور.

أ. شخص واحد (سواء كان قاضياً أو كاتباً أو مسؤولاً) ينقل الصوت و الفيديو لجلسة الاستماع إلى قاعة محكمة مفتوحة.

ب. السماح للصحفيين المعتمدين بتسجيل الدخول إلى جهاز التحكم عن بعد.

ج. البث المباشر للجلسة عبر الإنترنت⁴.

المطلب الثالث: مراحل التقاضي في المحاكم الذكية

تعتبر الدعوى القضائية كما عرفها البعض الحق في لجوء صاحب المصلحة إلى القضاء لتقرير حق له أو تمكينه من الانتفاع به أو تعويضه عن الحرمان من هذا الانتفاع، كما تعرف على أنها الأداة الفنية التي تعطي صاحبها متى توفرت شروطها صلاحية نظر ادعائه أمام القضاء، أما الخصومة فهي وسيلة مباشرة هذا الادعاء أمام القضاء نفسه.

الخصومة الالكترونية مصطلح ظهر مع التطور التكنولوجي، حيث تختلف الأخيرة اختلافا جوهريا عن الخصومة التقليدية، إلا أن مضمون الاختلاف يكمن في الوسائل التي يتم اتخاذ الإجراءات من خلالها، مع الأخذ في الاعتبار أن المبادئ والضمانات هي ذاتها⁵.

¹ عماد عبد الرحيم الدحيات، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: إشكالية العلاقة بين البشر والآلة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 05، 2020، ص 16.

² جبايلي صبرينة، بن عمران سهيلة، عن دور الذكاء الاصطناعي في اقتراح إستراتيجية التقاضي (دراسة تحليلية في قطاع العدالة)، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 09، العدد 02، جوان 2022، ص 12.

³ Federal Ministry Republic of Austria Digital and Economic Affairs (2017) Administration on the Net. The ABC guidance of e-Government in Austria, p177

⁴ Jeffrey Kluger, We Never Talk Anymore: The Problem with Text Messaging, TIME MAGAZINE, Aug. 16, 2012, available at <http://techland.time.com/2012/08/16/we-never-talk-anymore-theproblem-with-text-messaging/>.

⁵ مريم شهاب العكيدي، المحاكم الإدارية وإمكانية انعقاد جلساتها الكترونياً، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق،

جامعة الشرق الأوسط، الأردن، نوفمبر، 2022، ص 77.

وللوقوف على مراحل التقاضي الإلكتروني وما مدى إمكانية انعقاد الجلسات الكترونياً ، سوف نستعرض إجراءات مرحلة إقامة الدعوى الكترونياً في الفرع الأول، ثم نتناول مرحلة صدور الأحكام في الدعوى في الفرع الثاني .

الفرع الأول : إجراءات إقامة الدعوى الكترونياً

تتم كتابة عريضة الدعوى الإلكترونية بذات الطريقة التي يتم بها كتابة الدعوى التقليدية سواء من حيث شكل العريضة أو شرح موضوع النزاع أو الأدبيات القانونية التي يتم على أساسها تأسيس الدعوى أو من حيث الطلبات الختامية. ولكن الفارق في الدعوى الإلكترونية أن المحامي سيدخل إلى الموقع الإلكتروني، ويقصد به موقع خاص بالمحكمة المختصة لإقامة وتسجيل الدعاوى إلكترونياً ، حيث يقوم بالضغط على خيار رفع دعوى جديدة ليسجل عريضته.¹

يسجل بهذه العريضة العنوان الإلكتروني المختار، والذي يقصد به الموطن الذي يحدده الأشخاص والجهات المبينة بهذا قانوناً لإعلانهم بجميع إجراءات الدعاوى المقامة الكترونياً ، سواء تمثل في بريد إلكتروني خاص بهم أو رقم هاتف أو غيرها من الوسائل تكنولوجياً المعلومات ، ما يعرف بالإعلان الإلكتروني ، إعلان أطراف الدعوى بأي إجراء قانوني يتخذ حال إقامة الدعوى أو أثناء سيرها وذلك عبر الموقع الإلكتروني أو بالعنوان الإلكتروني المختار، ثم يذيل المحامي عريضة الدعوى بتوقيعه الإلكتروني المعتمد، و يقوم بعد ذلك برفع المستندات إلكترونياً، في حين يكون الموقع الإلكتروني للمحكمة مزود بإمكانية حفظها واسترجاعها والاطلاع عليها ونسخها تمهيداً لإرفاقها بملف الدعوى.

يمكن إرسال العريضة الإلكترونية إلى المحكمة المختصة من خلال شبكة الانترنت إلى البريد الإلكتروني للمحكمة ويرسل الجواب من المحكمة إلى المدعي بقبول دعواه ابتداء وتسجيلها تحت تسلسل معين يبلغ به المدعي بعد أن يؤشر عليها من قبل القاضي المختص .

بعد أن تقدم عريضة الدعوى إلى قاضي المحكمة، يقوم بتحويلها إلى المعاون القضائي لاستيفاء الرسم القضائي ، بطريقة الدفع الإلكتروني من خلال استخدام النقود الكترونياً، في قيمة نقدية تتضمنها بطاقة ذكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمحكمة التي تشرف على إدارة عملية التبادل .

تبليغ الخصوم :

يعد الإعلان وسيلة قضائية لتبليغ الخصم بطلب معين، ويتخذ بناء على طلب من الخصوم أو بناء على أمر المحكمة ، وبما أن الغرض من التبليغ هو إيصال العلم للمدعي عليه، فيجوز إيصال العلم بالبريد الإلكتروني إلى المدعي عليه أو وكيله في عريضة الدعوى الإلكترونية، حيث إن الرسائل الإلكترونية لها ميزة سرعة الإرسال لأكثر من شخص في نفس الوقت وإمكانية إرسال جميع الملفات بأنواعها من خلال هذا البريد الإلكتروني بالصوت والصورة والنص، و لها ميزة الاستقبال من خلال استقبال الرسائل، ويكون تقرير الإرسال والاستقبال قرينة قانونية على تبليغه بعريضة الدعوى .

¹ يوسف باسيل، الاعتراف القانوني بالمستندات والتوقيعات الإلكترونية في التشريعات المقارنة، مجلة دراسات قانونية، العدد الثاني، بغداد ، ص 129 .

الفرع الثاني : مرحلة صدور الأحكام في الدعوى

الأصل العام أن تنتهي الخصومة بصدور حكم في موضوعها ، والحكم هو القرار الذي تصدره المحكمة للفصل في خصومة بالشكل الذي يحدده القانون للأحكام سواء في نهايتها أو أثناء سيرها، وهو الذي يفصل في موضوع الخصومة أو في مسألة إجرائية ما .

ما يؤكد على الدور الواسع الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا الحديثة في مجال القضاء ، والذي يمتد ليشمل المرحلة النهائية للنزاع، وهي مرحلة كتابة وإصدار الحكم النهائي الإلكتروني .

كما أن اعتياد القاضي على كتابة الأحكام الصادرة عنه الكترونيا وتخزينها في ذاكرة الحاسب الآلي قد يشكل له تطبيقات ونماذج لأحكام جاهزة وقد يعتمد عليها فيما بعد لكتابة أحكامه في المنازعات المشابهة التي من الممكن ان ستعرض عليه في المستقبل.

هذا ويتم إيداع الحكم مع ملف الدعوى والذي سيكون بالطبع في ظل الكترونية القضاء ملف الكتروني، ويستطيع كل خصم الدخول لموقع القضية والاطلاع على الحكم بل والحصول على نسخة مطبوعة منه ، كما يمكن للقاضي عقب انتهائه من كتابة الحكم أن يرسله للخصوم في الدعوى المحكوم فيها عبر البريد الإلكتروني المسجل بعريضة الدعوى باعتباره الموطن المختار لها¹.

الخاتمة :

تبنت الصين تقنيات جديدة مبتكرة ساعية إلى توظيف التطورات التكنولوجية في نظامها القضائي مستجيبة للتحديات التي يطرحها ما يسمى بـ "عصر المعلوماتية من قضاة ذكاء اصطناعي إلى محاكم إلكترونية وأحكام تصدر على تطبيقات الدردشة .. نعم هذا هو عالم القضاء الجديد الذي سلّطت السلطات الصينية الأضواء عليه. حيث تشجّع الصين على الرقمنة لتبسيط طريقة التعامل مع القضايا في نظامها القضائي الشاسع باستخدام الفضاء الإلكتروني والتكنولوجيا على غرار قاعدة بيانات موزعة لا يمكن تنقيحها يطلق عليها "بلوك تشين" أو "سلسلة الكتل" و"الحوسبة السحابية" التي توفر معلومات عبر الإنترنت حسب الطلب و بحسب وثيقة بشأن سياسة المحكمة الشعبية العليا. و تقوم إستراتيجية الصين لرقمنة قطاع العدالة على تقديم خدمات أفضل سواء للمواطنين أو المتقاضين وكل الأعمال التي توجه لتحسين خدمات مرفق القضاء مع إدراج التكنولوجيا الحديثة بهدف الإسراع في تقديم الخدمات العمومية والرفع من مستوى تطلعات المواطنين.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج كالتالي :

1/ يمكن القول إن نظام المحاكم الذكية الذي يعتمد على تقنيات الرقمنة من استخدام البيانات الضخمة وحتمية للذكاء القانوني الاصطناعي قد عزز إلى حد ما الوصول السهل إلى العدالة ومكّن من تسوية المنازعات بشكل أسرع مع توفير التكاليف من خلال نقل الإجراءات القضائية عبر الإنترنت والتأكد من إمكانية تنفيذ الأحكام من ناحية ومن ناحية أخرى تعزيز النتائج العادلة للأطراف المتنازعة .

¹ مريم شهاب العكيدي ، المحاكم الإدارية وإمكانية انعقاد جلساتها الكترونيا ، مرجع سابق ، ص 78 ، 79 ، 80

2/ تبنت الصين خطة طموحة لبناء "محكمة ذكية" وتحديث نظام محاكمها بالكامل في جميع أنحاء البلاد من خلال استخدام مختلف الابتكارات التكنولوجية و ضمان العدالة وكفاءة القضاء وتحسين المصداقية القضائية والاستفادة إلى أقصى حد من التقنيات بما في ذلك الإنترنت ، والحوسبة السحابية ، والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وتعزيز تحديث النظام القضائي وقدرة المحاكم في الصين على تحقيق الأداء والإدارة الذكية للغاية .

3/ الصين اليوم هي الرائدة الجديدة في مجال التكنولوجيا القانونية، فتعتبر المحاكم الذكية محاكم قانونية حيث تتم العملية القضائية بشكل كامل رقميًا ، ويستفيد المسؤولون القضائيون من التطبيقات التكنولوجية التي تدعمها الخوارزميات وتحليلات البيانات الكبيرة. الهدف النهائي هو إنشاء عملية صنع قرار قضائي يتم إجراؤها بالكامل في نظام بيئي قضائي عبر الإنترنت حيث تتم أتمتة غالبية المهام وتكون فرص حرية التصرف البشري أو التدخل في حدها الأدنى.

و يمكننا من خلال دراستنا لموضوع المحاكم الذكية تقديم مجموعة من الاقتراحات كالتالي :

- 1/ إن الحد من التأخير وتحسين العمل الإداري والكفاءة والفعالية والهدف العام المتمثل في تعزيز الثقة في نظام العدالة من خلال استخدام التقنيات الجديدة هي أهداف جديرة بالثناء ومن غير المرجح أن تولد الكثير من الخلاف ومع ذلك و نظرًا لطبيعة وأهمية القضاء باعتباره الركيزة الثالثة لسلطة الدولة ومقارنة بالخدمات الأخرى فإنه ينبغي مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في القضاء و الطبيعة الحساسة لهذا القطاع قبل القيام بأي خطوة نحو رقمته .
- 2/ إن مشاركة الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي ستساعد في تعزيز العدالة القضائية والمساواة، إلا أن نسبة مساهمة الذكاء الاصطناعي والحكم البشري يجب أن تكون متوازنة وألا يطغى الذكاء الاصطناعي على الجنس البشري فيمكنه أن يساعد في الإجراءات القضائية، ولكنه في النهاية مجرد نوع من التكنولوجيا المساعدة التي لا يمكن أن تهيمن على صنع القرار القضائي.
- 3/ هناك مخاوف تتعلق باستخدام بعض التقنيات التي تشمل استخدام الأحكام الآلية ، وقضايا الفجوة الرقمية وكذلك القضايا المرتبطة بالخصوصية وحماية البيانات ومنه ينبغي توخي بعض الحذر في تطوير نظام "المحاكم الذكية" ، في المقام الأول فيما يتعلق بالإشراف وإدخال تقنيات أكثر تخريبًا لضمان إمكانية التوصل إلى حل سريع ورخيص للنزاعات دون آثار ضارة على العدالة.
- 4 / إن تبني المحاكم على نطاق واسع لتقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي هو جزء من حركة أوسع في جمهورية الصين الشعبية نحو الحوكمة الخوارزمية ، التي يتخللها إيمان راسخ بقوة التكنولوجيا وعدم الثقة في تقدير الإنسان غير انه يجب أن ترسيخ التكنولوجيا لأجل تحقيق المرونة القضائية لا غير مع ترك التقدير و الحكم القضائي للإنسان.

قائمة المراجع :

1/ الكتب :

- عبد العزيز بن سعد الغانم ، المحكمة الالكترونية (دراسة تاصيلية مقارنة) ، دار النشر جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2018 ، الرياض.

2/ الرسائل :

- مريم شهاب العكيدي ، المحاكم الإدارية و إمكانية انعقاد جلساتها الكترونياً ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، نوفمبر ، 2022.

3/ المقالات :

أولاً: باللغة العربية

- اشرف جودة محمد محمود ، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر ، مجلة الشريعة و القانون ، دمنهور ، جامعة الأزهر ، مصر ، العدد 35 ، الجزء 3 ، 2020 .
- جبايلي صبرينة ، بن عمران سهيلة ، عن دور الذكاء الاصطناعي في اقتراح إستراتيجية التقاضي (دراسة تحليلية في قطاع العدالة) ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي ، المجلد 09 ، العدد 02 ، جوان 2022.
- زعزوعة نجاة ، المحكمة الالكترونية بين الواقع و التطبيق ، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، المجلد 04 ، العدد 02 ، 2021 ، الجزائر.
- شي ، سي ، سوردين ، المحكمة الذكية - طريق جديد للعدالة في الصين ، المجلة الدولية لإدارة المحكمة ، 2021 ، الصين .
- صفاء اوتامي ، المحكمة الالكترونية (المفهوم و التطبيق) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية ، المجلد 28 ، العدد 01 ، 2012 ، دمشق.
- عبد الصبور عبد القوي علي مصري من عبد الله عبد الرحمن ، المحكمة الرقمية والجريمة المعلوماتية دراسة مقارنة ، مكتبة القانون والاقتصاد ، 2012 ، الرياض.
- عرشوش سفيان ، أمال بدغيو ، التقاضي الالكتروني و دوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد 19 ، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، المجلد 06 ، العدد 03.
- عماد عبد الرحيم الدحيات ، نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: إشكالية العلاقة بين البشر والآلة ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 05 ، 2020.
- هشام فخار ، الإدارة الالكترونية لقطاع العدالة في إطار العصرية (نموذج عن المرفق العام الالكتروني) ، مجلة كلية الحقوق بجامعة المدية.
- يوسف باسيل ، الاعتراف القانوني بالمستندات والتوقيعات الالكترونية في التشريعات المقارنة ، مجلة دراسات قانونية ، العدد الثاني ، بغداد.

ثانياً : باللغة الانجليزية

- A. Andrade, L. Joia ,Organizational structure and ICT strategies in the Brazilian Justice .Government Information Quarterly .Volume 29, Supplement 1, January 2021
- Federal Ministry Republic of Austria Digital and Economic Affairs (2017) Administration on the Net. The ABC guidance of e -Government in Austria .
- Shi, C., Sourdin, T. and Li, B., 2021. The Smart Court – A New Pathway to Justice in China?. International Journal for Court Administration, Published on 11 Mar 2021

- The Yale Law Journal (99), 1990 and S. McJohn, Artificial Legal Intelligence. Harvard Journal of Law and Technology (12), 1998. See also T. Sourdin, Alternative Dispute Resolution, (Sixth Edition), Thomson Reuters, 2020

المواقع الالكترونية:

اولا: باللغة العربية

- المعجم العربي، متوفر على الموقع الالكتروني التالي :
<https://www.maajim.com/dictionary/%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9>
- مقال منشور على الموقع الالكتروني : https://www.droit-arabic.com/2020/08/pdf_18.html ، امراني علوي حافظ ، المحكمة الرقمية ودورها في تحقيق النجاعة القضائية ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/04/12.
- مقال منشور على الموقع الالكتروني : <https://kenanaonline.com/users/KhaledMamdouh/posts/79344> ، خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضي الإلكتروني – الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ، 2008 ، اطلع عليه بتاريخ 2022/04/12 .
- مقال منشور على الموقع : <https://saderlaw.com/pdfs/SA-DIGITALJUSTICE-ARTICLE.pdf> ، رشا اليأس ، العدالة الرقمية ضرورة حتمية لنظام تقاضي أكثر فعالية و إنتاجية ، شركة محاماة ، تأسست عام 2003 ، الدكوانة ، بيروت ، لبنان ، اطلع عليه بتاريخ 2022/04/20.
- محكمة الإنترنت في بكين ، "الكتاب الأبيض حول تطبيق تكنولوجيا الإنترنت في الممارسة القضائية" ، تم [https://www.chinadaily.com.cn/specials/WhitePaperontheApplicationofInternetTechnologyinJudicialPra](https://www.chinadaily.com.cn/specials/WhitePaperontheApplicationofInternetTechnologyinJudicialPractice) ctice تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/05/07 .

ثانيا : باللغة الانجليزية

- A foreign-related marriage e-mail trial concluded a transnational divorce case' (Sourced from China News Network, 31 July 2004) Available at: <https://www.iacajournal.org/articles/10.36745/ijca.367/> consulted the 02/05/2022.
- Q. Luo, G. Yang, 'Promoting the QQ tribunal', (News article, 9 February 2015) Available at: <https://www.pkulaw.com/qikan/e893152e7da617e9fc5b93c8affdce93bdfb.html> consulted the 02/05/2022
- Jeffrey Kluger, We Never Talk Anymore: The Problem with Text Messaging, TIME MAGAZINE, Aug. 16, 2012, available at <http://techland.time.com/2012/08/16/we-never-talk-anymore-the-problem-with-text-messaging/>.
- J. Chen, Issues and return of "cloud trial" in criminal cases. Shanghai Law Society (11 June 2020) Available at: <https://www.chinanews.com.cn/gn/news/2009/03-26/1618736.shtml> consulted the 02/05/2022
- Rapport of Court Digital Transformation Strategy 2019-23 / . consulted the 12/04/2022 <https://www2.gov.bc.ca/gov/content/home>.